عنوان البحث

جريمة التشهير عبر منصات التواصل الاجتماعي (دراسة مقارنة)

الباحث: خالد خميس محمد العاجل الزعابي

الرقم الجامعي : U19102831

ماجستير القانون العام

كلية القانون /الشارقة

أ.د منال منجد

أستاذ القانون الجنائي المشارك

كلية القانون /الشارقة

الملخص :

. جريمة التشهير من أكثر الجرائم انتشارًا التي تسهلها التكنولوجيا الحديثة؛ أن الوسائل الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها لارتكاب جريمة التشهير لا يمكن حصرها في وقتنا الراهن، حيث أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كل يوم تأتي بتطبيقات جديدة، وأنظمة متطورة، علاوة على تقنيات الذكاء الاصطناعي حيث يقوم الأفراد بإيذاء الآخرين عمداً من خلال إفشاء عيوبهم والسخرية منهم. وتعتبر جريمة التشهير من الجرائم التي تمس الحياة الخاصة، وهي اعتداء على الحقوق الشخصية، ومع التطور التكنولوجي واستخدام الإنسان لمواقع التواصل الاجتماعي، أصبحت الحياة الخاصة سهل التداول عبر هذه المواقع، وهو مما يسهل انتشار خصوصيات الناس بسرعة ويسر، لذا جاءت هذه الدراسة لبيان خطورة هذا النوع من جرائم التشهير حيث أن جريمة التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي تتسم بالحداثة وتمس السمعة والشرف وتهدد الأفراد لسهولة ارتكابها وانتشارها في الآونة الأخيرة وتطرقت الدراسة إلى مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي وخصائصها وموقف المشرع الإماراتي وموقف القانون المصري بشأن جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨ من جريمة التشهير عبر المواقع الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية : مواقع التواصل الاجتماعي ، التشهير ، أركان جريمة التشهير

Summary:

The crime of defamation is one of the most widespread crimes facilitated by modern technology; Where individuals intentionally harm others by revealing their faults and making fun of them. Private life is affected by the crime of defamation, which is an assault on personal rights. It has become easier for people to circulate their private life through social networking sites with the technological development and human use of them. This study came to demonstrate the seriousness of this. The types of defamation crimes, as the crime Social networking sites are used to spread rumours is characterized by modernity, affects reputation and honor, and threatens individuals due to its ease of commission and spread in recent times. The study touched on the concept of social networking sites and their characteristics, the position of the Emirati legislator and the position of Egyptian Law No. (175) of 2018 regarding information technology crimes regarding the crime of defamation through social sites.

Keywords: social media sites, defamation, elements of defamation crime

المقدمة:

عالم الاتصالات شهد تطورا تكنولوجي سريع في ضوء تطور تكنولوجيا المعلومات الحديثة، والتقدم العلمي الهائل في مجال تقنية المعلومات مما أدى إلى تطور شبكة الإنترنت وسرعة نقل المعلومات بين الأفراد والتواصل فيما بينهم، بل إنه من خلال تطور الأجهزة المستخدمة في نقل المعلومات والاتصالات بين الأفراد في أي زمان وأي مكان ، وهو ما تتجلى صورته في وسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية، والتي يمكن استخدامها عبر أجهزة الحاسوب والهواتف الحديثة.

حيث أن هذه المواقع ربطت الأفراد ببعضهم في جميع أنحاء العالم إذ تتضمن تلك التقنية كما هائلا من المعلومات في كافة مناحي الحياة كوسيلة للاتصال وتبادل الأفكار والمعلومات، وقد تميزت مواقع التواصل بسهولة الاستخدام وسرعة الانتشار، بحيث بات استخدام هذه الوسائل سمة مميزة لهذا العصر، والتي لا تقتصر على فئة معينة من الأشخاص، بل تشمل كافة فئات وطبقات المجتمع من صغار وكبار السن، والفقراء، والأغنياء، فأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تغزو كافة مجالات الحياة الاجتماعية فضلا عن المجالات السياسية والاقتصادية .وبالمقابل تعد مواقع التواصل الاجتماعي مسرحا خصب لظهور أنواع وأساليب مستحدثة للجرائم .

حيث سمحت هذه الجرائم بانتهاكات تمس الحياة الخاصة في نطاق واسع كونا نجعل من المعلومات الشخصية متاحة للعامة حيث أنهم يقومون بنشر صور تمس كيان الشخص وتسيء لذاته أو أحد أفراد عائلته وتمس شرفه وسمعته واعتباراته، والذي ساعد على انتشار مثل هذه الجرائم هو الاستخدام الواسع والكبير لوسائل التواصل الاجتماعي مع عدم الحاجة إلى الجهد والوقت، مع كذلك توفر الدوافع النفسية؛ الحسد أو الانتقام الرغبة في الشهرة، إلى غير ذاك.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في كون مواقع التواصل الاجتماعي جلبت معها نوعا جديدا من الجرائم كجريمة التشهير عبر هذه المواقع وانتشارها فتعتبر جريمة التشهير من الجرائم الماسة بحياة الفرد الخاصة وتعتبر اعتداء على الحق الشخصي للفرد، ومع تطور التكنولوجيا في عالم الانترنت أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي سهلة في متناول الجميع ، مما يعرض حياة الافراد الشخصية للتداول عبر تلك المواقع ويسهل انتشارها بسرعة . وتأتي هذه الدراسة لبيان خطورة جريمة التشهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي و وجاءت الدراسة لتسليط الضوء على النصوص القانونية الواردة في قانون مكافحة جرائم الشائعات والجرائم الإلكترونية.

تساؤلات البحث :

سيتم الاجابة من خلال البحث على تساؤلات مهمة تتمثل في:

١- ما مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي وخصائصها ؟

٢- ما المقصود بجريمة التشهير الالكتروني وأنواعها ؟

٣- ما أركان جريمة التشهير في مواقع التواصل الاجتماعي ؟

٤- ما العقوبات المقررة لجريمة التشهير عبر المواقع الالكترونية ؟

أهمية البحث :

تنبثق أهمية هذه الدراسة في أهمية موضوعها الهام لأن جريمة التشهير المرتكبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد الأفراد تعد من المسائل الحديثة التي ظهرت مؤخرا على المستوى المحلي والدولي على حد سواء وأصبحت تهدد أمن الأفراد والمجتمع

وجريمة التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي تتسم بالحداثة وتمس السمعة والشرف وتهدد الافراد لسهولة ارتكابها وانتشارها في الآونة الأخيرة لذلك لابد من الوقوف بحزم اتجاه تلك الجريمة ومواجهتها من خلال القانون .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى بيان:

١- مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي وخصائصها

٢- تعريف جريمة التشهير الالكتروني وأنواعها

٣- توضيح أركان جريمة التشهير الالكتروني في مواقع التواصل الاجتماعي.

٤- العقوبات المقررة لجريمة التشهير عبر المواقع الالكترونية.

منهج البحث:

في سبيل البحث عن الاجابة عن هذه الاشكالية سأتبع المنهج الوصفي من خلال وصف موضوع البحث مبيناً جميع جوانب أهميته، والبحث المكتبي من خلال الرجوع إلى الكتب والمراجع.

وأيضا المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل نصوص الواردة في قانون مكافحة جرائم الشائعات والجرائم الإلكترونية الاتحادي ومقابلة ذلك في بعض القوانين المقارنة مثل القانون المصري بشأن جرائم تقنية المعلومات التي تناولت هذ الموضوع

خطة البحث:

المبحث الأول: مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي

المطلب الأول: تعريف مواقع التواصل الاجتماعي

المطلب الثاني: أنواع وخصائص مواقع التواصل الاجتماعي

المبحث الثاني جريمة التشهير الالكتروني في القانون الاتحادي

المطلب الأول: تعريف جريمة التشهير الالكتروني وأركانها

المطلب الثاني: العقوبات المقررة على جريمة التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفرع الأول القانون الاماراتي الاتحادي، الفرع الثاني القانون المصري رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨)

الخاتمة

النتائج

التوصيات

الإطار النظري:

المبحث الأول: مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي :

لقد ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتقنية المعلومات الحديثة بشكل كبير في ظهور الجرائم المستحدثة التي ترتكب ضد الأشخاص وبشرفهم، لاسيما جريمة التشهير، حيث استغل الجناة والمجرمين هذه الوسائل التكنولوجية والتطور الذي شهدته في تغيير أساليب ارتكاب جرائمهم بالانتقال من استعمال الأساليب التقليدية في تنفيذ الجريمة إلى استعمال الأساليب الحديثة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك، يوتيوب، X، تيك توك...الخ).

الأمر الذي أدى بالكثير من الدول من بينها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إصدار تشريعات خاصة بمكافحة هذا النوع من الجرائم، الذي أصبح يشكل خطرا على حياة الأفراد واستقرار المجتمع في وحدته وتماسكه، وضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية للحد من الانتشار السريع لهذه الجرائم ووضع طرق وقائية تحمي الحياة الخاصة للأفراد.

المطلب الأول: تعريف مواقع التواصل الاجتماعي :

سأتطرق لمفهوم وسائل التواصل الاجتماعي لغة واصطلاحا وقانونا

أولا: تعريف التواصل الاجتماعي لغة :

بالرجوع الى مادة وصل، فإن الواو والصاد واللام: أصل واحد يدل على ضم شيء إلى شيء حتى يعلقه والوصل ضد الهجران، وصل فلان رحمه يصلها صلة، ووصل الشيء بالشيء يصله وصلا ، تواصل الصديقان : واصل أحدهما الآخر في اتفاق ووئام ، اجتمعا ، اتفقا .[1]

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ٢٠١٠ ص ٧٢

التواصل اصطلاحا :

أن التواصل هو: عملية نقل وتوصيل وتبادل الأفكار والمعلومات والمشاعر عبر اللغة أو الكتابة أو التعبير الجسدي بين طرفين : المرسل و المستقبل.[٢]

ثانيا : تعريف التواصل الاجتماعي اصطلاحا :

تعرف بأنها "مجموعة من تطبيقات الإنترنت التي تسمح للمستخدمين بالاتصال وتبادل المحتوى عبر تطبيقات تمكن المستخدمين من إنشاء صفحات - شخصية أو عامة تربطهم مع أصدقائهم ومعارفهم، وتمكنهم من التواصل معا من خلال تبادل الرسائل الشخصية عبر البريد الإلكتروني الخاص بالملف الشخصي للمستخدم، أو من خلال ترك التعليقات المختلفة التي يتشارك فيها المستخدمون، وقد تحتوي تلك الملفات أو الصفحات الشخصية على صور أو ملفات فيديو، أو ملفات صوتية"[٣]

وتعرف مواقع التواصل الاجتماعي" بأنها الوسائل التقنية الحديثة التي يستخدمها الأشخاص فيما بينهم لتحقيق التواصل الاجتماعي عبر شبكة الانترنت."[٤]

وتعرف شبكات التواصل الاجتماعي أيضا أنها خدمة إلكترونية تسمح للأفراد تكوين وتنظيم ملفات شخصية لهم والتعريف بأنفسهم وتسمح لهم بالتواصل مع الآخرين، وتكوين علاقات اجتماعية.[٥]

وتتكون هذه الشبكات من مجموعة من الأفراد من مختلف الجنسيات والأماكن يتواصلون مع بعضهم ،

---

[٢]مدحت رمضان: جرائم الاعتداء علي الأشخاص والانترنت ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ ص ١٦ .

[٣]عمرو عيسى الفقي: الجرائم المعلوماتية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٦ م الطبعة الأولى ص ٢٥.

[٤]علي سيد إسماعيل مواقع التواصل الاجتماعي بين التصرفات المرفوضة والاخلاقيات المرفوضة ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، الطبعة الأولى ٢٠٢٠ ص ٢٠

[٥]خيرالله سيهان عبدالله الجبوري ، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات السياسية ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ،عمان الطبعة الأولى ، ٢٠٢١ ص ٦٠ .

مجموعة من الفاعلين الذين يتواصلون مع بعضهم، تؤدي إلى نشوء علاقات صداقة أو تبادل معلومات

وأعمال مشتركة وغيرها، وتتم حماية هذه الشبكات من خلال استمرار تفاعل الأعضاء فيما بينهم.

ثالثا مفهوم التواصل الاجتماعي قانونا :

وفي دولة الإمارات، قام المشرع بتضمين وسائل التواصل الاجتماعي ضمن المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت المنظمة وفق المرسوم بقانون رقم،(٣٤) لسنة ٢٠٢١ م بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث أشار في المادة الأولى منه إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي، والصفحات الشخصية، والمدونات هي إحدى المواقع الإلكترونية على الشبكة المعلوماتية، وفي المادة ذاتها "*تم تعريف الشبكة المعلوماتية بأنها ارتباط بين مجموعتين أو أكثر من البرامج المعلوماتية، ووسائل تقنية المعلومات التي تتيح للمستخدمين الدخول وتبادل المعلومات الإلكترونية، والتي تشمل أي معلومات يمكن تخزينها ومعالجتها وتوليدها، ونقلها بوسائل تقنية المعلومات، وبوجه خاص الكتابة، والصور، والصوت، والأرقام، والحروف، والرموز، والإشارات، وغيرها.*"

المطلب الثاني: أنواع وخصائص مواقع التواصل الاجتماعي :

المواقع الاجتماعية متعددة ومتنوعة وفقا للهدف الذي أوجدت من أجله والخدمات التي تقدمها للأعضاء المشاركين فيها، فمنها شبكات اجتماعية شخصية ومنها شبكات إخبارية وأخرى عامة، ومن أشهر مواقع التواصل الاجتماعي حول العالم وأكثرها انتشارا وسأتحدث عن أهم مواقع التواصل الاجتماعي .

الفرع الأول : أنواع مواقع التواصل الاجتماعي :

١- موقع الفيس بوكFacebook :

أحد أهم مواقع التواصل الاجتماعي، ويأتي في المرتبة الأولى هو لا يمثل منتدى اجتماعيا فحسب، وانما أصبح قاعدة تكنولوجية سهلة بإمكان اي شخص ان يفعل بواسطتها ما يشاء .لقد اصبح فيس بوك اضخم الشركات التجارية واكبر مواقع التواصل الاجتماعي، وفي الوقت الحاضر لا يمكن في الاستغناء عنه بالنسبة للكثيرين، اذ اصبح اداة فعالة للتواصل والتجمع والتفاعل وبث الافكار، وأصبح شيئا أساسيا في النظام اليومي لعدد كبير منا، عرف الناس ببعض، صداقات قديمة وجديدة وزملاء دراسة ، يتم من خلاله تبادل ملفات ومقاطع فيديو وصور ،.[٦]

وينتهز بعض المستخدمون موقع الفيسبوك انتهازا مسيئاً وذلك من خلال القيام بالتعديل وإضافة على الصور التي توضع في الموقع وتركيبها ، بحيث تظهر بشكل غير أخلاقي ، أو بتحريض الأشخاص على أشخاص أو تشويه سمعتهم .

٢- **موقع X**

ويأتي في المرتبة الثانية وكان سابقا باسم توتيروهو بأنه شبكة اجتماعية ويطلق على الرسائل التي يطلقها X اسم تغريدات، ويمكن إرسالها عن طريق أجهزة الإنترنت، أو من خلال مواقع الإنترنت المختلفة، ويتم نشر التغريدات تلقائيا، وتكون متاحة للجميع على صفحة التعريف الشخصي بالمستخدم على موقع تويتر، كما تظهر التحديثات على صفحة المستخدم، ويمكن للأصدقاء قراءتها من خلال صفحتهم الرئيسة أو زيارة الملف الشخصي للمستخدم.[٧]

---

[٦]أحمد خليفة: الجرائم المعلوماتية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،٢٠٠٥ الطبعة الأولى م. ،ص ٦٣

[٧]خيرالله سيهان عبدالله الجبوري ، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات السياسية ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ،عمان الطبعة الأولى ، ٢٠٢١ ص ٦٠

أدى سهولة استخدام التويتر إلى تشجيع بعض ضعاف القلوب على التعسف في استخدام حرية الرأي والتعبير التي إلى تؤدي إلى تهديد المصالح العامة للدول والمجتمعات وتسهل التعدي على حقوق وحريات الناس.

٣- اليوتيوب YouTube:

عبارة عن موقع إلكتروني يسمح ويدعم نشاط تحميل وتنزيل ومشاركة الأفلام بشكل عام ومجاني، وهو يسمح بالتدرج في تحميل وعرض الأفلام القصيرة، من أفلام عامة يستطيع الجميع مشاهدتها إلى أفلام خاصة يسمح فقط لمجموعة معينة بمشاهدتها. ولا يخضع اليوتيوب لقوانين حقوق النشر والتأليف[٨]

٤- تطبيق الواتس أب- (Whatsapp):

تطبيق واتس أب هو تطبيق مجاني فوري يتم تحميله على الهاتف لإجراء محادثة بينك وبين جميع الأصدقاء الموجودين في قائمة الأسماء. ويشترط أن يمتلك من يستخدمه البرنامج نفسه أيضا لكي يمكنه إجراء محادثة كتابية معهم. ويعد هو بمثابة برنامج مجاني يعمل بمجرد تحميله على الهاتف لإجراء محادثة فورية مع الأصدقاء، و يستخدم واتساب لإرسال الرسائل الصوتية والفيديو والوسائط المتعددة .، ويتم من خلاله تداول عدد كبير من الأخبار السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية ؛ بهدف البقاء مع الأحداث باستمرار، إلا أن هذه الأخبار قد تشتمل على معلومات قد

[٨] محمد سالم الزعابي جرائم الشرف والإعتبار عبر الإنترنت : السمعة ، القذف ، السب ، إفضاء الأسرار ، إنتهاك حرمة الحياة الخاصة ، التشهير : إطلالة قانونية - قضايا واقعية ، الامارات العربية المتحدة , دبي , دار الحافظ. الطبعة الأولى ٢٠١٥ م. ص ٢٨

تكون صحيحة أو خاطئة يتم نشرها من قبل أشخاص لنشر الفتن أو التشهير والبلبلة أو نشر الشائعات الكاذبة .

٥- **انستجرامInstagram :**

- وتعد من أضخم وأشهر شبكات التواصل الاجتماعي التي تهتم بمهنة التصوير وإمكانية نشر الصور والمقاطع المصورة ثم مشاركتها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة وشبكة انستجرام نفسها. وما يميزه إنه يتيح خاصية الهاشتاق (#) حيث تخصص هاش تاق لتنشر للمهتمين والباحثين في التخصص نفسه بالإضافة إلى سهولة التغير على الصور وإضافة المؤثرات عليها ، وقد يستخدمه البعض للتشهير بالأشخاص عن طريق نشر مقاطع أو فيديوهات تسيء للأشخاص أو سمعتهم .[٩]

الفرع الثاني خصائص مواقع التواصل الاجتماعي:

تتميز مواقع التواصل الاجتماعي بعدة خصائص نلخصها فيما يلي[١٠]:

١- العالمية: من أهم مميزات وخصائص شبكات التواصل الاجتماعي العالمية فهي تزيل الحواجز الجغرافية والمكانية والحدود الدولية حيث يتمكن أي شخص في أي مكان من العالم أن يتواصل مع غيره بكل يسر وسهولة ودون أي قيود أو شروط تمنعه من ذلك.

٢- التفاعلية: من خلالها يمكن للمستخدم أن يتفاعل مع غيره عن طريق المحادثة المباشرة والتحاور والتجاوب معهم، وان يرسل ويستقبل رسائله ويتبادل المعلومات ويتلقى الأخبار مع عدد كبير من المشتركين في جميع أنحاء العالم، كما أنه مستقبل وقارئ، وأيضا مرسل وكاتب ومشارك.

---

[٩] نديم منصوري نديم : سوسيولوجيا الإنترنت ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠١٤م ص ٨٨

[١٠] نديم منصوري نديم مرجع سابق ص ٨٨

٣- المجانية: يستطيع أي فرد الاشتراك أو التسجيل مجانا دون مقابل مالي على شبكة التواصل الاجتماعي، كما يستطيع امتلاك حيز على الشبكة دون أن يكلفه ذلك مبالغ مالية.

٤- سهولة الاستخدام: لا يشترط من المستخدم خبرة في مجال المعلوماتية أو كفاءة علمية، بقدر ما يحتاج إلى مبادئ أولية وتدريب بسيط عن كيفية الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

٥- اقتصادية : وهي شبكة اقتصادية من حيث الجهد والمال والوقت، حيث أن الاشتراك والتسجيل فيها مجاني، وبالتالي يمكن للأفراد الحصول على مساحة على شبكة التواصل الاجتماعي والوصول إلى خدماتها. ولا يقتصر الأمر على أصحاب الأموال، أو خاصًا بفئة دون أخرى.

٦- .سهولة الاستخدام والسرعة: تتميز شبكات التواصل الاجتماعي بالمعالجة الفورية للمعلومات والأحداث فور حدوثها، والتي يمكن تبادلها بين الأصدقاء ودعمها بالصور ومقاطع الفيديو والتعليق عليها والرد عليها في زمن قصير جدا.

المبحث الثاني جريمة التشهير الالكتروني في القانون الاتحادي

إن جريمة التشهير من الجرائم التي تمس وتهدد الحياة الخاصة، وهي انتهاك على الحقوق الشخصية، ومع التطور التكنولوجي واستخدام الإنسان للوسائل الإلكترونية، أصبحت الحياة الخاصة سهلة التداول عبر هذه الوسائل الإلكترونية، وهو يعتبر انتهاك على خصوصيات وأسرار الناس، وسهولة انتشارها بسرعة فإن الوسائل الإلكترونية توفر مميزات للمستخدمين؛ كالتواصل والتبادل عبر شبكة الإنترنت، فهي بالمقابل تعتبر منصة خصبة لظهور أنواع وأساليب حديثة للجرائم، حيث سمحت هذه الجرائم باعتداءات تمس الحياة الخاصة في نطاقٍ واسع ؛ كونها تجعل المعلومات الشخصية مُتاحة للعامة؛ حيث أن الجُناة يعملون على نشر صور تمسّ ذات الشخص وتسيء لكيانه أو أحد أفراد عائلته وتمسّ شرفه وسمعته ، والذي ساعد على انتشار مثل هذه الجرائم هو الاستخدام الواسع والكبير

لوسائل التواصل الاجتماعي مع عدم الحاجة إلى الجهد والوقت، بالإضافة إلى العديد من الدوافع النفسية، كالانتقام أو الحسد أو الرغبة في التشهير إلى غير ذلك

" أنه طبقا للمادة ٤٤ فقرة ٢ من المرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية،[١١] يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن (٢٥٠,٠٠٠) مائتين وخمسين ألف درهم ولا تزيد على(٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، لإجراء أي تعديل أو معالجة على تسجيل أو صورة أو مشهد، بقصد التشهير أو الإساءة إلى شخص آخر"

المطلب الأول: تعريف جريمة التشهير الالكتروني وأركانها :

مفهوم جريمة التشهير الإلكتروني :

أولاً: تعريف التشهير لغةً:

التشهير، مصدر شَهَرَ يُشْهِر تَشْهِرا، من الشُهْرة: وهي ظهور الشيء في شَنَعة حتى يُشْهِرَه الناس[١٢]وشَهَره واشْتَهَرَ والشَّهِر والمشْهُور المعْروف المكان[١٣] . وشَهَرَ فلان سَيْفه أي سَلَّه، وشَهَره أي انْتَضَاه فَرَفَعه على الناس، ويُقال شَهَرْتُه بين الناس أبْرَزَته، وشَهَرْتُ الحديث شَهْراً أي أفْشَيته وانتَشَر وجاء في لسان العرب: الشُّهْرَة بضم الشين الفضيحة، أَشْهَرتُ فلاناً استخفَفْت به وفضحته وجعلته شُهْرة، ويُقال شَهَرَهُ بكذا أي فضحه، وشَهرْتُه بين الناس أبْرَزته[١٤]

ثانيا التشهير اصطلاحا :

---

[١١] المادة (٤٤) مرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية

[١٢] جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور: لسان العرب، مادة شهر، الطبعة الثالثة، الجزء الرابع، دار صادر للنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص٤٣١.

[١٣] مجد الدين الفيروز آبادي: القاموس المحيط، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧م، ص٤٤١.

[١٤] جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور: لسان العرب، الجزء الرابع، مرجع سابق، ص٤٣١.

"المراد به إطلاق معلومات أو افتراءات أو إشاعات كاذبة بهدف إلحاق الضرر بالمشهر به، سواء كان المشهر به فرد أو مؤسسة، وقيل هو كل أشكال التعبير التي تجرح كرامة الأشخاص أو المؤسسات، وعليه يمكن اعتبار التشهير: "كل أشكال التعبير التي تجرح كرامة الأفراد أو المؤسسات من خلال إطلاق معلومات حقيقية خصوصية، أو افتراءات كاذبة تسبب ضررا ومعاناة أو ازدراء من الغير اتجاهه".[١٥]

اما التشهير عبر الانترنت عرف بأنه "استخدام الانترنت لنشر مواضيع مضرة بسمعة وكرامة الغير، سواء كان ذلك عن طريق احدى الصحف الالكترونية او بواسطة البريد الالكتروني او من خلال النشر على لوحة الاعلانات الالكترونية او أية وسيلة الالكترونية اخرى متاحة على شبكات الانترنت"[١٦]

التشهير عبر الإنترنت يمكن أن يكون مدمرًا لحياة الأفراد المستهدفين، حيث يمكن أن يتعرضوا للتشهير والإهانة والتشويه في الرأي العام. قد يتم نشر معلومات كاذبة عنهم أو تعديل المعلومات الحقيقية بطريقة تسيء لهم. وقد يؤدي ذلك إلى تأثيرات سلبية على حياتهم الشخصية والمهنية. قد يكون التشهير يشمل أيضًا البيانات الصحيحة إذا كان لديها تأثيرًا سلبيًا على كرامة الشخص المعني. فعندما يتم نشر معلومات صحيحة عن شخص بهدف التشهير به أو إهدار كرامته، فإن ذلك يمكن أن يتسبب في الإلحاق به أضرار جسيمة على المستوى الشخصي والاجتماعي. تلك البيانات الصحيحة التي تستخدم بشكل ضار لتشويه سمعة الشخص قد تكون نتيجة للنشر العلني غير الحقيقي أو للترويج لأحداث غير دقيقة.

تعريف التشهير في القانون:

أين تعقيبك **:[H1] تعليق عليه**

هل التشهير قاصر على نشر البيانات الكاذبة فقط
أم يشمل كذلك البيانات الصحيحة متى كان من شأنها اهدار كرامة الشخص

[١٥] عادل عزام، سقف الحيط، جرائم الذم والقدح والتحقير المرتكبة عبر الوسائط الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الاولى ٢٠١١ ص١٦٩

[١٦] عادل فاضل عبد الطائي، التشهير الإعلامي حقيقته واثاره -دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون، مجلة المفكر، العدد 2، كلية العلوم الإسلامية، جامعة أكساراي العالمية، تركيا، ٢٠١٤، ص١٧

هو مصطلح قانوني بتناول جميع أشكال التعبير صراحةً أو ضمناً للنيل من كرامة وسمعة أو شرف شخصٍ ما؛ ويعاقب على التشهير في معظم الدول وفقاً لقانون العقوبات، ويعتبر التشهير انتهاك لحق الخصوصية[١٧].

ونجد أن من المصطلحات ذات الصلة بالتشهير نجد: الإعلان، الإظهار، الإعلام، الإفشاء، الإشاعة، ومن المجاهرة.[١٨]

أركان جريمة التشهير الالكتروني :

الجريمة لها أركان لا تتحقق إلا بتوافرها وهي تنقسم إلى قسمين أركان عامة تكون في كل الجرائم عموما وأركان خاصة وهي التي ينص عليها القانون لكل جريمة على حده، وهي أركان تتفاوت من جريمة إلى أخرى. فإن الجريمة حتى تقع يجب أن يكون هناك ركنان: أحدهما مادي والآخر معنوي وجريمة التشهير عبر الوسائل الإلكترونية مثل كل الجرائم يتطلب لقيامها توفر هذين الركنين.

الفرع الأول : الركن المادي :

يتمثل الركن المادي للجريمة في المظهر الخارجي لنشاط الجاني، الذي يكون مناطاً للتجريم ومحلاً للعقاب، ذلك أن قانون العقوبات لا يعاقب على النوايا في ارتكاب الجريمة والأفكار الباطنة، وإنما إذا اقترنت الأفكار بنشاط إجرامي حل التجريم والعقاب(١). ومن الصعوبة بمكان تحديد الركن المادي في جريمة التشهير الإلكتروني؛ ذلك أن الأمر يتعلق بجريمة مسرحها هو بيئة افتراضية، مما يجعل تحديد السلوك الإجرامي والنتيجة والعلاقة السببية لهذه الجريمة أمر شائك.[١٩]

---

[١٧] عادل فاضل عبد الطائي، مرجع سابق ، ص١٧.

[١٨] عادل فاضل عبد الطائي، مرجع سابق ، ص١٧

[١٩] عادل فاضل عبد الطائي، مرجع سابق ، ص١٧

يحتاج الى توضيح أكثر في ضوء النص التجريمي في الامارات وفي مصر **[H2]: تعليق عليه**

- **السلوك الإجرامي:**

هو عنصر مهم وضروري في تكوين الجريمة، ويُعرف بأنه: "فعل الجاني الذي يحدث أثراً في العالم الخارجي، وبغير هذا السلوك لا يمكن محاسبة الشخص[٢٠]وجريمة التشهير عبر الوسائل الإلكترونية تقع بسلوك إيجابي.

والنشاط الإجرامي لجريمة التشهير عبر الوسائل الإلكترونية هو كل سلوك يتم من خلاله نشر معلومات عن الأشخاص من خلال نظام رقمي يتم إنشاؤه باستخدام البريد الإلكتروني أو أرقام الهواتف، ويتيح لأعضائه إنشاء صفحات ومجموعات على الموقع وترك التعليقات والمشاركات عليها. كما يسمح للأعضاء بتحميل المحتوى أو الصور إلى صفحته، أو كتابة التعليقات، أو الإعجاب أو المشاركة.؛ سواء كان ذلك على شكل صور أو مقاطع فيديو أو رسائل صوتية أو محادثات كتابية تضر بسمعته، وفقدان الثقة به، وتغير الانطباع عليه، سواءً تم الأمر بعلم الضحية أم لا، في حضوره أو غيابه، مما يستوجب توافر شرط النشر الإلكتروني بشكلٍ علني؛ فالسلوك الإجرامي في هذه الجريمة[٢١] ، يتخذ عدة صور منها: الحصول على معلومات وبيانات وأسرار متعلقة بالحياة الخاصة للأشخاص الضحايا و القيام بصناعة محتوى مسيء للشخص و النشر.[٢٢]

والنشاط الإجرامي لجريمة التشهير عبر الوسائل الإلكترونية هو كل سلوك يتم من خلاله نشر معلومات خاصة بالأشخاص باستخدام منظومة رقمية منشئة بواسطة بريد إلكتروني أو رقم هاتف، ووضع تعليقات ومشاركات فيه، كما تتيح للعضو تحميل محتوى أو صورة على صفحته، وكتابة تعليقات أو

---

[٢٠] نورة براهمي، وابتسام بن دبيلي: جريمة التشهير الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي "دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص٣٦

[٢١] **مها عبدالله حسن الجابري ، المواجهة الجنائية لجرائم الاعتداء على السمعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، دار السهان للنشر والتوزيع ، دبي ، دولة الامارات العربية المتحدة الطبعة الأولى ٢٠٢٠ ص ٢٣**

[٢٢] **مها عبدالله حسن الجابري ، المواجهة الجنائية لجرائم الاعتداء على السمعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، دار السهان للنشر والتوزيع ، دبي ، دولة الامارات العربية المتحدة الطبعة الأولى ٢٠٢٠ ص ٢٣**

مشاركات ، مما يضر بسمعته، مما يستوجب توافر شرط النشر الإلكتروني بشكلٍ علني؛ فالسلوك الإجرامي في هذه الجريمة، يتخذ عدة صور منها:

١. الحصول على معلومات وبيانات وأسرار متعلقة بالحياة الخاصة للأشخاص الضحايا.

٢. القيام بصناعة محتوى مسيء للشخص

٣. النشر

٤. التنصت والتسمع

- **النتيجة الإجرامية:**

يُقصد بها: "الأثر المترتب على السلوك الجرمي والذي يتمثل في الجريمة الإيجابية في التغيير الذي يحدث في العالم الخارجي؛ سواءً كان مادياً أو نفسياً"[٢٣]، ويمكن تعريف النتيجة الإجرامية بأنها: "ما يسببه السلوك الإجرامي من ضرر أو خطر يصيب أو يهدد مصلحة يحميها القانون، كما هو الحال في جريمة القتل، وقد يكون معنوي كما هو الحال في جريمة التشهير الإلكترونية".

وتقع جريمة التشهير الإلكتروني متى تم إيداع المحتوى المسيء في مواقع التواصل الاجتماعي والوسائل الإلكترونية بوجهٍ عام، بغض النظر عن الغرض، فجريمة التشهير تكون متحققة لتوفر عنصر العلانية، وبالتالي فهو عنصر مُفترض الوقوع، كما هو مفترض في التشهير عبر الصحف، الذي هو أقل نطاقاً، ومن باب أولى يكون التشهير عبر الوسائل الإلكترونية بالغة الجرمية.

ثانيا الركن المعنوي :

عُرِّف الركن المعنوي بأنه: "العلم بعناصر الجريمة مع اتجاه الإرادة إلى تحقيقها أو قبولها أو هو اتجاه إرادة الجاني نحو ارتكاب الجريمة مع العلم بتوافر أركانها القانونية"، ومن هذا التعريف نستخلص أن

[٢٣] منصور رحماني: الوجيز في القانون الجنائي العام، مرجع سابق، ص١١٤.

هذا الركن يتكون من عنصرين هما: العلم والإرادة، فالعلم هو إدراك الأمور على نحوٍ مطابقٍ للواقع، يسبق الإرادة، أما هذه الأخيرة فتتمثل في الاتجاه من أجل تحقيق السلوك الإجرامي والتقاء القصد الجنائي بصورتيه العامة والخاصة في الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت مع مثيلاتها في الجرائم التقليدية في نقاط عدة، منها: (العلم، الإدارة) فالمجرم يجب أن يكون عالما بأن الفعل الذي يقوم به يعتبر فعل غير مشروع، وذلك بإرادة صريحة من أجل إحداث الضرر للمجني عليه.[٢٤]

ثالثا تمييز التشهير عن غيره من المفاهيم الأخرى:

الأفضل تناوله قبل تناول أركان الجريمة بعد تعريفك للتشهير
[H3] تعليق عليه: التمييز يحتاج الى توضيح أكثر

يتشابه مفهوم التشهير مع العديد من المفاهيم، ولعل من أهم هذه المفاهيم مفهوم حرية الرأي والتعبير، وكذلك مفهوم الشائعات ولاسيما الشائعات الإلكترونية، تتعدد أشكال التشهير في العصر الحديث، حيث أصبحت الشائعات الإلكترونية أحد الوسائل الرئيسية التي يتم من خلالها نشر المعلومات الكاذبة أو المشبوهة عبر الإنترنت. تتسبب هذه الشائعات في تشويه سمعة الأفراد أو المؤسسات، وقد تؤثر بشكل سلبي على حياتهم الشخصية والمهنية. ولكن مفهوم التشهير يتميز عن هذه المفاهيم، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

- **تمييز التشهير عن حرية الرأي والتعبير:**

تحتاج الى توضيح أكثر في ضوء ما انتهيت اليه من تعريف للتشهير
[H4] تعليق عليه:

التشهير يشير إلى البيانات الكاذبة التي تضر بسمعة فرد أو جماعة أو منظمة، بينما تسمح حرية الرأي والتعبير للأفراد بالتعبير عن آرائهم، إلا أنها لا تحمي البيانات غير الصحيحة والمضرة بالآخرين. إن التمييز الأساسي بين التشهير وحرية التعبير هو عنصر الحقيقة؛ فالبيانات التي تستند إلى حقائق أو آراء يمكن تحملها بشكل معقول محمية بموجب حرية التعبير، في حين أن البيانات الكاذبة التي تضر بسمعة

[٢٤] نورة براهمي، جريمة التشهير الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، ٢٠٢١-٢٠٢٢م، ص ١٣

الآخرين ليست كذلك. بالإضافة إلى ذلك، يخضع التشهير لإجراءات قانونية، في حين أن حرية التعبير هي حق من حقوق الإنسان المحمية.[٢٥]

التشهير وحرية الرأي والتعبير هما مفهومان مختلفان تمامًا. التشهير يشير إلى نشر معلومات غير صحيحة أو مسيئة عن شخص آخر بهدف إلحاق الضرر بسمعته أو سمعتها. من الواضح أن التشهير يعد انتهاكًا لخصوصية الشخص ويتسبب في آثار نفسية واجتماعية سلبية قد تؤدي إلى تدهور العلاقات الشخصية والمهنية للمشهر به.

- **تمييز التشهير عن الشائعات**

أن التشهير هو بيان كاذب يتسبب في الإضرار بسمعة فرد أو جماعة أو منظمة، في حين أن الإشاعة عبارة عن معلومة لم يتم التحقق منها أو قصة يتم تداولها بين الناس؛ فالتشهير والشائعات كلاهما شكلين من أشكال الاتصال يمكن أن يضر بسمعة الفرد، لكنهما يختلفان بشكل كبير، حيث يشير التشهير إلى تصريح كاذب عن شخص ما يتم إبلاغه للآخرين ويسبب ضررًا لسمعة الشخص، وغالباً ما يكون مقصودًا ويمكن إجراؤه كتابةً أو منطوقًا.

- **تمييز التشهير عن القذف :**

القذف من أنواع التشهير والذي يندرج تحت بند الاتهام الكاذب لشخص أو منظمة، بقصد الإضرار بالسمعة، فالقذف هو عبارات تشهيرية منقولة شفهيًا، وذلك بنقل الأخبار الكاذبة على أنها حقيقية بسبب البغض والكراهية.[٢٦]

[٢٥] محمد أمين الشوابكة: جرائم الحاسوب والإنترنت "الجريمة المعلوماتية"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٩م، ص٥٠.

المطلب الثاني: العقوبات المقررة على جريمة التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفرع الأول القانون الاماراتي الاتحادي، الفرع الثاني القانون المصري رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨)

تعتبر جريمة التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي من الجرائم التي تلقى اهتماماً كبيراً في القانون الإماراتي الاتحادي. فقد أقرت القوانين الإماراتية عقوبات صارمة لمن يرتكبون هذه الجريمة. نص قانون الجرائم الإلكترونية الإماراتي على أنه يُعاقِب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ ألف درهم ولا تزيد عن مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كلاهما، كل من يُحرض على تشهير أو إساءة المساقط الأخرى بواسطة شبكات المعلومات العالمية أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.

وتعد العقوبات الواردة في القانون الإماراتي لهذه الجريمة مناسبة وقاسية في آنٍ واحد. فبفضل هذه العقوبات الرادعة، يتسنى للسلطات القانونية في الإمارات مكافحة جرائم التشهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي وحماية المجتمع من الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عنها.

وقد استقر المشرع الاتحادي الاماراتي والقضاء المصري على اعتبار وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة من وسائل النشر التي يتحقق معها العلانية، قاعدة مؤداها:" أن الفعل يعتبر علنيا إذ لمسه الغير بحواسه، أو كان ذلك ممكنا"

هذه المقدمة لا علاقة لها بعنوان المطلب **:[H5] تعليق عليه**

تناولها بشكل مختصر للغاية **:[H6] تعليق عليه**
يفضل تناول العقوبات بالشرح سواء الأصلية أو التكميلية كا المصادرة

الفرع الأول العقوبات المقررة على جريمة التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي القانون الاماراتي الاتحادي:

و قد وضح مرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية المسار القانوني المتاح للفرد الذي أساء شخصٌ آخر إلى سمعته.ويجب على أي شخص ينوي تقديم

شكوى أن يبدأ على مستوى الشرطة، ثم ينتقل إلى النيابة العامة. يحق لأي ضحية تشهير تقديم شكوى إلى مركز الشرطة في غضون ثلاثة أشهر من علم الضحية بالجريمة.

"أنه *طبقا للمادة ٤٤ فقرة ٢ من المرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية،*[٢٧] *يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن (٢٥٠,٠٠٠) مائتين وخمسين ألف درهم ولا تزيد على(٥٠٠,٠٠٠) خمسمائة ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، لإجراء أي تعديل أو معالجة على تسجيل أو صورة أو مشهد، بقصد التشهير أو الإساءة إلى شخص آخر*"

وقد نصت المادة (٥٦) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة على أنه: "*مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية، وفي حالة الإدانة يحكم بمصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو الأموال المتحصلة منها، وبحذف المعلومات والبيانات*"[٢٨]

ونجد أن سبب ذلك التجريم وتطبيق العقوبات لأنها تمس حرية الفرد فلا يجب الإخلال بها وتجريح الأشخاص في أعراضهم ومبادئهم وشرفهم ونسب أمور غير صحيحة لهم لغرض التشهير بهم والخوض في أعراضهم وفي حياتهم الخاصة التي هي ملك لهم وحدهم دون أن يكون لأي شخص آخر أو يخوض أو يتدخل فيها بأي شكل من الأشكال.

---

[٢٧] المادة (٤٤) مرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية

[٢٨] المادة (٥٦) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الإضافة إلى ذلك، يتم اتخاذ إجراءات وقائية لحماية ضحايا التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، يمكن للمجني عليه أو وكيله تقديم شكوى إلى الجهة المختصة، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم ومساعدتهم في حقوقهم.

تناول المشرع الإماراتي، عدد العقوبات حسب قوتها وتأثيرها على الآخرين ومنها العقوبات الأصلية و هي عقوبتي الحبس والغرامة.

ونصت المادة (٤٢٥) من قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي على انه: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة التي لا تزيد على (٢٠,٠٠٠) عشرين ألف درهم من أسند إلى غيره بإحدى طرق العلانية واقعة من شأنها أن تجعله محلاً للعقاب أو للازدراء.

الفرع الثاني قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨)

يحرص القانون المصري على معاقبة كل من يقوم بارتكاب أفعال بقصد إلحاق الضرر بالآخرين، وذلك للحد من انتشار الجرائم في المجتمع وبالتالي يصبح الشخص غير قادر على التعايش مع المحيطين به، لذا قام بإقرار وضع عقوبة على جرائم التشهير التي بدأت في الانتشار وخصوصًا في الفترة الأخيرة، لكن هناك العديد من الحالات التي يشدد فيها القانون على العقوبة الخاصة بالتشهير وهي:

١. في حالة أن قام الشخص بالتشهير بأحد الرجال العاملين في الوظائف الحكومية نتيجة الإخلاص في تأدية وظيفته.
٢. حيث نص القانون على أن يعاقب هذا الشخص بتسديد غرامة مالية لا يمكن أن تتجاوز ١٠,٠٠٠ جنيه.
٣. أما في حالة أن قام الشخص بالتشهير بالغير عن طريق استخدام وسائل الإعلام. ويحرص القانون في هذا النوع من جرائم التشهير على مضاعفة العقوبة التي يحددها القانون على التشهير.

[H7]: تعليق عليه
لا يجوز بدأ الكلام بعد عنوان رئيسي بحرف الواو وهو حرف عطف

[H8]: تعليق عليه
قام باقرار

[H9]: تعليق عليه
لم توضح ما هي العقوبة المقررة لمرتكب الجريمة في التشريع المصري
وضحها أولا
ثم وضح الظروف المشددة للعقوبة

أيضًا يشدد القانون على العقوبة الخاصة بالتشهير في حالة إن استخدم الشخص معلومات خاصة بعائلة من يشهر به.

٤. الإضافة إلى أنه في حالة التشهير بالوسائل الإعلانية مثل الصحف فتصل العقوبة إلى الغرامة وكذلك الحبس وتصل مدة الحبس التي يعاقب بها من قام بالتشهير بالغير باتباع الطريقة المشار إليها بالسجن لمدة ٦ شهور.

ينبغى تناول ذلك قبل الظروف المشددة :[H10] **تعليق عليه**

عقوبة التشهير على الإنترنت :

يستخدم الكثير من الأشخاص الإنترنت عند الرغبة في الإساءة بأي شخص على اعتقاد منهم بأن هذه الأفعال لن تعرضهم للعقوبة، لذلك نجد أن القانون المصري قد حدد العقوبة التي يعاقب بها الشخص الذي يقوم بالتشهير بشخص ما عن طريق الإنترنت، فنصت المادة (٢٥) من قانون المصري في مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ [٢٩]: "*يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري، أو انتهك حرمة الحياة الخاصة أو أرسل بكثافة العديد من الرسائل الإلكترونية لشخص معين دون موافقته، أو منح بيانات شخصية إلى نظام أو موقع إلكتروني لترويج السلع أو الخدمات دون موافقته, أو نشر عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات معلومات أو أخبارًا أو صورًا وما في حكمها، تنتهك خصوصية أي شخص دون رضاه، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة أو غير صحيحة.*"

تشمل الأفعال التي يمكن معاقبة الشخص عليها التي تتعارض مع المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري. كما يتم معاقبة الشخص الذي ينتهك حرمة الحياة الخاصة للآخرين أو يرسل بكثافة العديد من الرسائل الإلكترونية لشخص معين دون موافقته.

[٢٩] المادة (٢٥) من قانون المصري في مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨

بالإضافة إلى ذلك، يمكن معاقبة الشخص الذي ينشر بيانات شخصية على نظام أو موقع إلكتروني دون موافقة صاحبها، بهدف الترويج للسلع أو الخدمات. كما يتم معاقبة أي شخص يقوم بنشر معلومات أو أخبار أو صور تنتهك خصوصية أي شخص دون رضاه، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة أو غير صحيحة.

يهدف هذا القانون إلى تعزيز حماية الأفراد وخصوصيتهم في المجتمع المصري، ومكافحة جرائم تقنية المعلومات وسلوكيات الإنترنت التي تنتهك حقوق الأفراد. ومن المهم على الجميع الالتزام بتلك القوانين للحفاظ على استقرار المجتمع وحقوق الأفراد.

ونصت المادة (٢٦) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ [٣٠]"*يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه لا تجاوز ثلاثمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد استعمال برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير لربطها بمحتوى منافٍ للآداب العامة، أو لإظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه."*

وجاء في نص المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات المصري على العقوبة في حالة التعدي على الحياة الشخصية والتي تنص على "إذا *تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب طعناًفي عرض الأفراد أو خدشاًلسمعة العائلات تكون العقوبة الحبس والغرامة معاً، على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور*" [٣١]

ويتضح من خلال هذه النصوص أن المشرع الإماراتي والمصري اشترط لقيام جريمة التشهير عبر المواقع الالكترونية توفر صفة العلانية والتي تستخلص من الوسائل أو الطرق المستعملة . حيث ذكر المشرع

---

[٣٠] المادة (٢٦) من قانون المصري في مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨

[٣١] المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات المصري قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات وفقاً لآخر تعديل صادر في ٢٠ نوفمبر عام ٢٠٢١ .

القول أو الجهر بالقول أو الكتابة أو المنشورات أو اللافتات أو الإعلانات موضوع الجريمة، وكل هذه الوسائل بمكن أن تتحقق بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي.

الخاتمة :

إن تطور وسائل التواصل الاجتماعي المعلوماتي وزيادة عدد المشتركين بشكل ضخم أسفر إلى تفاقم المشكلات القانونية . الأمر الذي دفع بالمشرع الإماراتي والمصري إلى وضع القوانين اللازمة لمعالجة مخاطر استخدام هذه التقنيات ووسائل المعلومات. خاصة وأن سوء استخدام هذه المواقع يشكل تحديات تتجاوز مجرد انتهاك الحقوق الفردية ، بل يمتد تأثيرها إلي ما يهدد سلامة الدولة ككل وأمنها ومؤسساتها ورموزها.

إن أهم حقوق وحريات الافراد الحق في الحفاظ على سمعته واعتباره حيث يحظى بعناية كبيرة من قبل مختلف النظم السياسية والأجهزة التشريعية وتم التأكيد عليها في دساتيرها ، لأن هذا الحق أصبح

عرضة للاختراق من قبل ضعفاء النفوس الذين انتهزوا التطور التكنولوجي ومواقع التواصل الاجتماعي لارتكاب الجرائم الالكترونية من خلال نشر صور شخصية أو عائلية تخص شخص ما كشف أسرار الناس من دون موافقته أو نشر أو التشهير عن طريق تلك المواقع و قد يجد البعض في التشهير طريقة للمساومة في استغلال هذه المعلومات لغاية الابتزاز والانتقام و القصد منها الإساءة للسمعة حيث يفاجأ الكثير من الناس بنشر نلك الصور والبيانات الشخصية دون الموافقة على عرضها، وفي الغالب لا يمكن معرفة مصدرها وتكمن خطورة ارتكاب هده الجرائم بواسطة الانترنيت في سرعة انتشار الخبر وعدم السيطرة عليه.

النتائج :

١. المقصود بالتشهير عبر الوسائل الإلكترونية يتم بواسطة شخص يقوم بنشر أخبار وموضوعات يهدف من وراءها الإساءة إلى شخص أخر، وذلك من خلال التشهير به بدون سبب، بحيث يؤدي ذلك إلى احتقار الناس له وتعرضه للنقد والسخرية من قبلهم، ويتم ذلك عبر طريق استخدامه مواقع التواصل الاجتماعي بأي صورة من صور التشهير، سواء كان ذلك عبر المحادثات والدردشة أو باستخدام البريد الإلكتروني أو النشر عبر المجموعات وغيرها.

٢. جريمة التشهير بالأفراد أصبحت من الموضوعات المهمة التي يفرضها الواقع من الناحية النظرية والعلمية والتي تتمعن طريق المواقع الالكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت من أكثر الجرائم التي تمس الشرف والاعتبار والسمعة.

٣. إن جريمة التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت من أخطر الجرائم الالكترونية نظرا لسهولة ارتكابها وسرعة انتشارها وتجاوزها للحدود، الأمر الذي ترتب عليه إلحاق بالغ الأضرار بالمجني عليهم

٤. المشرع الإماراتي والمصري نص على جريمة التشهير عبر المواقع الالكترونية، واعتبارها من الجرائم المعلوماتية التي تدخل في دائرة التجريم والعقاب الوارد النص عليها في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية .

٥. تكمن خطورة جريمة التشهير الالكتروني بالأشخاص عبر وسائل التواصل الاجتماعي في سرعة انتشار الخبر وعدم القدرة على السيطرة عليه.

٦- عنصر العلانية هو الأهم في جريمة التشهير الالكتروني فبدونه لا تتحقق الجريمة أصلا.

التوصيات :

١. ضرورة تخصيص شرطة خاصة لمكافحة الجرائم المعلوماتية وذلك من رجال الشرطة المدربين على كيفية التعامل مع اجهزة التقنية الحديثة ، كما يتعين تدريب رجال الادعاء العام والسلطات التحقيقية و القضاء بشأن التعامل مع الاجهزة التقنية الحديثة والانترنت

٢. ضرورة التصدي لجريمة التشهير الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومكافحتها بكل السبل الوقائية والإجرائية حفاظا على الفرد والمجتمع.

٣. إعادة النظر في تقدير عقوبة التشهير الإلكتروني؛ لأنها لا تتناسب مع الأضرار الناجمة عليها بل سن أشد العقوبات على مرتكبيها .

٤. نشر الوعي بين مستخدمي الإنترنت، وطلاب المدارس وطلاب الجامعات وذلك لاحترام القواعد النظامية والأخلاقية أثناء استخدامهم لوسائل تقنيات المعلومات، حتى لا يكونوا عرضة للمساءلة القانونية .

٥. تبادل المعرفة والتواصل من خلال حضور المؤتمرات والندوات وورش العمل الدولية التي تركز على جرائم المعلومات وطرق مكافحتها .

٦. تعزيز قدرات السلطات المختصة بجرائم المعلومات على التحقيق وجمع الأدلة وإجراء التحقيقات المتعلقة بالتشهير الإلكتروني من خلال تطوير قدراتها التقنية والعلمية.

المصادر:

١. **أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ٢٠١٠**

٢. **أحمد خليفة: الجرائم المعلوماتية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،الطبعة الأولى ٢٠٠٥**

٣. عادل عزام، سقف الحيط، جرائم الذم والقدح والتحقير المرتكبة عبر الوسائط الإلكترونية، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الاولى ٢٠١١

٤. عادل فاضل عبد الطائي، التشهير الإعلامي حقيقته واثاره -دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون، مجلة المفكر، العدد ٢، كلية العلوم الإسلامية، جامعة أكساراي العالمية، تركيا، ٢٠١٤،

٥. عبد الحكيم رشيد: جرائم تكنولوجيا المعلومات ، المملكة الأردنية الهاشمية ، دار المستقبل ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩

٦. علي سيد إسماعيل مواقع التواصل الاجتماعي بين التصرفات المرفوضة والاخلاقيات المرفوضة ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، الطبعة الأولى ٢٠٢٠

٧. عمرو عيسى الفقي: الجرائم المعلوماتية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م

٨. مجد الدين الفيروز آبادي: القاموس المحيط، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧م،

٩. محمد أمين الشوابكة: جرائم الحاسوب والإنترنت "الجريمة المعلوماتية"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠٠٩م

١٠. محمد سالم الزعابي جرائم الشرف والاعتبار عبر الإنترنت : السمعة ، القذف ، السب ، إفضاء الأسرار ، انتهاك حرمة الحياة الخاصة ، التشهير : إطلالة قانونية - قضايا واقعية ، الامارات العربية المتحدة , دبي , دار الحافظ. الطبعة الأولى ٢٠١٥

١١. مها عبدالله حسن الجابري ، المواجهة الجنائية لجرائم الاعتداء على السمعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، دار السهان للنشر والتوزيع ، دبي ، دولة الامارات العربية المتحدة الطبعة الأولى ٢٠٢٠

١٢. نبيلة هبة هروال: الجوانب الموضوعية والإجرائية لجرائم الإنترنت، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧م

١٣. نورة براهمي، جريمة التشهير الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر، ٢٠٢١-٢٠٢٢م

القوانين :

١- مرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية .

٢- قانون الجرائم والعقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣١) لسنة ٢٠٢١

٣- قانون المصري في مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨

٤- قانون العقوبات المصري قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات وفقاً لآخر تعديل صادر في ٢٠ نوفمبر عام ٢٠٢١ .

الفهرس

الملخص :..... ٢
Summary: ٣
المقدمة: ٤
مشكلة البحث : ٥
تساؤلات البحث : ٥
أهمية البحث : ٥
أهداف البحث :..... ٦
منهج البحث:..... ٦
المبحث الأول: مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي :..... ٨
المطلب الأول: تعريف مواقع التواصل الاجتماعي : ٨
المطلب الثاني: أنواع وخصائص مواقع التواصل الاجتماعي : ١٠
المبحث الثاني جريمة التشهير الالكتروني في القانون الاتحادي..... ١٤
المطلب الأول: تعريف جريمة التشهير الالكتروني وأركانها :..... ١٥
المطلب الثاني: العقوبات المقررة على جريمة التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفرع الأول القانون الاماراتي الاتحادي، الفرع الثاني القانون المصري رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨) ٢٢
الخاتمة :..... ٢٧
النتائج : ٢٨
التوصيات :..... ٢٩
المصادر:..... ٣٠